الحالات الاستثنائية في قانون العرض

القاعدة العامة، وكما اسلفنا، أن العلاقة بين ثمن السلعة والكمية المعروضة منها علاقة طردية متزايدة، الا أن هذه القاعدة ليست مطلقة في جميع الحالات. ففي بعض الحالات تكون العلاقة بين الثمن والكمية المعروضة عكسية متناقصة استثناءاً من القاعدة العامة. وتنحصر تلك الحالات الاستثنائية فيما يلي:

ثبات الكمية المعروضة

في بعض الحالات تكون الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة ثابتة رغم إرتفاع ثمن السلعة أو الخدمة محل البحث. وتتمثل هذه الحالات بصورة خاصة، في بعض عناصر الإنتاج كالعمل والأرض. فتلك العناصر تعد ثابتة إلى حدٍ كبير، خاصة في الفترة القصيرة، وزيادتها يحتاج إلى مرور فترة زمنية لكي تستجيب للزيادة في أثمانها.

ففي الفترة القصيرة، يصعب زيادة عدد العمال مثلاً، أو تدريب عمالة على التخصص في فرع معين من فروع الإنتاج يرتفع فيه أجور العمال. كذلك الحال بالنسبة للأرض فمساحة الأرض تتميز بالثبات النسبي وأي تغيير في هذه المساحة إستجابة لإرتفاع ثمنها يحتاج لمرور فترة زمنية.

وكقاعدة عامة: في الفترة القصيرة يصعب تغيير حجم الإنتاج لصعوبة زيادة بعض عناصر الإنتاج. ولذلك فالكمية المعروضة تتميز بالثبات النسبي بالرغم من إرتفاع أثمان السلعة أو الخدمة.